



محضر موجز للجلسة العشرين

الرئيس: السيد تشيرينغ (بوتان)

المحتويات

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

../..

Distr.GENERAL
A/C.3/50/SR.20
12 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/50/3 و A/50/12 و A/50/413 و A/50/414 و A/50/275-S/1995/555 و A/50/555)

علقت الجلسة الساعة ١٠/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٠/٤٠

١ - السيد فرنانديز (اسبانيا): قال، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي وكذلك باسم بلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وهنغاريا، إنه يرحب بنتائج المؤتمر الإقليمي المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، المعقود في بوجومبورا في شباط/فبراير ١٩٩٥. غير أن معظم أحكام خطة العمل المعتمدة في ذلك المؤتمر لم تنفذ بعد. وعليه، فقد ناشد جميع الدول المعنية الوفاء بالتزاماتها وإزالة جميع العقبات التي تعترض سبيل عودة اللاجئين الروانديين والبورونديين إلى وطنهم.

٢ - وفي معرض ملاحظته أن هناك إمكانية لإنهاء الحرب في يوغوسلافيا السابقة، أكد على أهمية الدور الذي يؤديه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بوصفه الوكالة الإنسانية الرائدة، وكذلك على العمل القيم الذي تقوم به لجنة الصليب الأحمر الدولية، وغيرهما من المنظمات الإنسانية وغير الحكومية. وعندما تنتهي الأعمال العدائية، سيواصل الاتحاد الأوروبي دعم المفاوضات، التي ينبغي أن تظل مسؤولة عن العمليات الإنسانية ضمن الهياكل التي سيتم إنشاؤها. وأدت أيضا قوة الأمم المتحدة للحماية، بفضل مساهمة أوروبية رئيسية، دورا رئيسيا أيضا في تسهيل تقديم المساعدة الإنسانية إلى المدنيين وفي حمايتهم. وقدم أيضا مكتب الشؤون الإنسانية التابع للجماعة الأوروبية مساهمات رئيسية. ولضمان الاستقرار، ينبغي أن تتضمن تسوية السلام أحكاما تتناول المسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان.

٣ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن الحماية الدولية ما زالت الركيزة الرئيسية لولاية المفوضية، ويناشد جميع الدول الأطراف تنفيذ اتفاقية عام ١٩٥١ المتصلة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ تنفيذا كاملا؛ وعلى الدول التي لم تصدق بعد عليها أو لم تنضم إليها أن تفعل ذلك. ولاحظ مع التقدير مذكرة المفوضية بشأن الحماية الدولية، التي ركزت على احتياجات الحماية في حالات تدفق أعداد كبيرة وعالجت الجوانب المتعددة التي ينطوي عليها ضمان الحماية الدولية للأشخاص الذين يفتقرون إلى الحماية من بلدانهم الأصلية.

٤ - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي يود أيضا أن يؤكد على الحاجة إلى تعزيز حماية الأشخاص الذين في وضع لاجئين ولا تشملهم حماية بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ أو بروتوكولها لعام ١٩٦٧. والاتحاد الأوروبي يدعم المفوضية في جهودها لاستكشاف تدابير أخرى لضمان توفير الحماية الدولية لجميع الذين هم في

حاجة إليها، على نحو يتسق مع المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الصكوك الدولية. وفي الوقت ذاته، يعترف الاتحاد الأوروبي اعترافاً كاملاً بأهمية النهج الإقليمية المتبعة في معالجة احتياجات محددة متعلقة بالحماية.

٥ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يقدر العمل الذي قامت به الأمانة العامة للتحضير للمؤتمر الإقليمي بشأن اللاجئين وغيرهم من المهاجرين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة. ويرحب الاتحاد بالتعاون بين المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وسيواصل تقديم الدعم لهذه العملية الحكومية الدولية.

٦ - وفيما يتعلق بأثر حالات النزوح الجماعي على الأطفال والشباب والنساء والشيوخ، قال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتقدم الذي تم إحرازه حتى الآن، ويشني على المفوضية للجهود التي تبذلها من أجل تعزيز قدرتها على الوفاء باحتياجاتهم الطارئة واحتياجاتهم على المدى الأطول.

٧ - وفي معرض تأكيده على أهمية الحيلولة دون وقوع حالات يمكن أن تؤدي إلى تدفق موجات من اللاجئين، دعا المجتمع الدولي بأسره إلى القيام بعمل سياسي طويل الأجل. وحث جميع الوكالات المعنية على إدماج أنشطتها في نهج شامل، بما في ذلك العمل في ميدان الإنذار المبكر والوقاية.

٨ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يلاحظ مع التقدير أن المفوضية تعكف على تعزيز تعاونها مع مختلف هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، لا سيما مركز حقوق الإنسان. ومن المشجع أن يلاحظ أن لجنة حقوق الإنسان تقوم بمعالجة مسائل ذات صلة مباشرة بعمل المفوضية. وأفاد بأن الاتحاد الأوروبي ما زال قلقاً بشأن حماية المشردين في الداخل، ويناشد جميع الأطراف المعنية إظهار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والالتزام التزاماً دقيقاً بمبادئ القانون الإنساني الدولي.

٩ - وفي معرض إشارته إلى مسألة العودة إلى الوطن، أكد على الحاجة إلى إطار سياسي عام لإقرار السلم والأمن الداخليين. وتحمل البلدان الأصلية المسؤولية الرئيسية عن إيجاد ظروف تسمح بالعودة الطوعية إلى الوطن في أمان وكرامة. غير أنه يجب إكمال المصالحة السياسية بالإدماج على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي خلال فترة العمل المتصل ابتداءً من الإغاثة حتى إعادة التأهيل. وعندما تنتقل نقطة التركيز الرئيسي لبرنامج الدعم من العودة إلى الوطن إلى التنمية، لا يمكن للدول أن تتوقع بعد ذلك من المفوضية أن تقوم بأداء العمل وحدها. بل يفترض في وكالات أخرى أن تتولى مهام الوكالة الرائدة. وهكذا فإن الاتحاد الأوروبي يدعم جهود المفوضية، والوكالات الإنمائية، والبنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية الهادفة إلى استكشاف الإمكانيات التي تسمح بتحسين التنسيق.

١٠ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يدعم أنشطة المفوضية لصالح الأشخاص العديمي الجنسية، ويشجعها على الاستمرار في العمل لزيادة الحماية للأشخاص العديمي الجنسية أو الأشخاص المعرضين لأن يصبحوا عديمي الجنسية نتيجة حل الدول. وينبغي أن تستمر المفوضية أيضا في اتخاذ التدابير ذات الصلة بالوقاية. وأضاف أن البلدان التي يتحدث باسمها تعتبر اللجوء أمرا لا غنى عنه، وطلب إلى جميع الدول حماية حق طلب اللجوء إلى بلدان أخرى والتمتع به هروبا من الاضطهاد. وإن الجهود المبذولة حاليا لتعزيز التعاون بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالمساعدة الإنسانية أمر يستحق الثناء أيضا.

١١ - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالمقررات الأخيرة التي اتخذتها اللجنة التنفيذية للمفوضية لتعزيز فعالية طرائق عمل الهيئات الإدارية، كما يرحب بنتيجة المشاورات غير الرسمية حول القضايا المتعلقة بالميزانية. وهو يتطلع إلى التنفيذ السريع للإصلاحات، ويوجه النظر إلى أن تقارير الأمم المتحدة الأخيرة المتعلقة بالإشراف سلطت الضوء على عدد من التحديات الإدارية والتنظيمية التي تواجه المفوضية، بما في ذلك علاقاتها مع شركائها التنفيذيين. ولاحظ مع الارتياح أن اللجنة التنفيذية والمفوضية اتخذتا خطوات لمعالجة هذه المسائل على سبيل الأولوية، بما في ذلك خطوات ترمي إلى تحسين مساءلة المنظمات غير الحكومية العاملة كشركاء تنفيذيين للمفوضية. وكانت المناقشات بشأن هيكل الميزانية مفيدة جدا أيضا في تعزيز تفهم اهتمامات البلدان المانحة والبلدان المستفيدة والمفوضية. ويؤمل أن تؤدي التغييرات التي سيجري إدخالها على هيكل الميزانية إلى إعطاء المفوض السامي المرونة اللازمة للاستجابة لجميع الاحتياجات التشغيلية بفعالية وبسرعة، في الوقت الذي يفني فيه بمتطلبات الشفافية والمساءلة الكاملتين.

١٢ - وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي، من خلال الدول الأعضاء فيه واللجنة الأوروبية، هو أهم جهة مانحة لبرامج المفوضية. وفي الوقت الذي سيستمر الاتحاد الأوروبي في تقديم دعم كبير للمفوضية، إلا أنه يرغب في التأكيد على أهمية توسيع قاعدة الجهات المانحة وأهمية تحقيق تقاسم أفضل للأعباء المالية، وهو أمر لم يتم تحقيقه بعد على نحو مرض.

١٣ - السيدة كوفالسكا (أوكرانيا): قالت إنها توجه النظر إلى الخطورة الملائمة لأنشطة المساعدة الإنسانية، وتحث الدول الأعضاء على التصديق على اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها أو الانضمام إليها (قرار الجمعية العامة ٥٩/٤٩، المرفق)، التي تم اعتمادها نتيجة مبادرة من بلدها.

١٤ - وأضافت أن أوكرانيا، بفضل الحالة السياسية والاقتصادية المستقرة نسبيا، أصبحت مكان لجوء لآلاف الأشخاص من "المناطق الساخنة" في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق. غير أن الصعوبات الاقتصادية أخرت إنشاء دائرة للهجرة في أوكرانيا. وبالإضافة إلى اللاجئين من الدول المستقلة حديثا، هناك أيضا زيادة في عدد الأشخاص الذين يصلون من الشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا. ووصل كثير منهم إلى أوكرانيا بطريقة غير مشروعة بهدف الانتقال إلى بلدان أخرى في أوروبا.

الغربية. وقد أحدث هذا التدفق ارتباكاً في عمليات المراقبة على الحدود كما سبب زيادة في النشاط الإجرامي. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه أوكرانيا صعوبة كبيرة في معالجة المشاكل التي ورثتها من الماضي، والمتصلة بالانتهاكات الهائلة لحقوق الإنسان. فلفترة عقود طويلة كان يجري ترحيل مئات الآلاف من الأشخاص من أوكرانيا. وأثارت عودتهم مجموعة كبيرة من المشاكل التي تتطلب حلاً فورياً. وقد ازداد تفاقم الحالة لأن أوكرانيا هي الدولة الخلف الوحيدة للاتحاد السوفياتي السابق التي تحاول إيجاد حل للمشكلة. فاتفق رابطة الدول المستقلة لعام ١٩٩٢ بشأن المشاكل المتصلة بالمرحليين لم يبدأ بعد نفاذه، حيث أنه لم يصدق عليه إلا أوكرانيا.

١٥ - وأضافت أن الحاجة إلى إعادة إسكان عدد كبير من الأشخاص من المناطق المتأثرة بكارثة تشيرنوبيل ما زالت تمثل مشكلة رئيسية بالنسبة لأوكرانيا. فمجموع عدد الأسر المعاد إسكانها يزيد قليلاً على ١٠ في المائة فقط من الرقم المستهدف. وعلى الرغم من أنه تم وضع أساس قانوني لسياسة الهجرة في أوكرانيا خلال السنوات القليلة الماضية، فما زال هناك عمل كثير يجب إنجازه لضمان تنفيذ القوانين والقرارات المعتمدة. ومما يعرقل العملية الصعوبات المالية والنقص في الموظفين وعدم وجود معدات كافية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتم بعد توضيح المركز القانوني لمناطق الحدود بصورة كاملة. وهناك مشكلة أخرى تتمثل في عدم وجود تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف. وقد تفاوضت أوكرانيا على مسائل الهجرة مع عدد من الدول المستقلة حديثاً، غير أنه لم يتم التوقيع على أي من الاتفاقات حتى الآن.

١٦ - وأضافت أن وفدها يرغب في التأكيد على أهمية الجهود التي تبذلها المفوضية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتوقيات الجيد لهذه الجهود استعداداً للمؤتمر الإقليمي الذي تشارك فيه بلدان رابطة الدول المستقلة ودول مجاورة. وتشارك أوكرانيا في الأعمال التحضيرية، التي ينبغي إبقاء طابعها غير سياسي. وسوف تشكل الوثائق الختامية للمؤتمر أساساً لإبرام اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن مسائل مثل الحد من الهجرة، والتعاون في مجال استقبال وتوطين اللاجئين، وحماية الأقليات الوطنية. وينبغي أن تقوم الهيئات الدولية ذات الصلة برصد تنفيذ برنامج العمل رصدًا وثيقاً. وقالت إن حكومتها لا ترى أن إنشاء هيكل دون إقليمية، بما في ذلك هيكل مالية، لمعالجة مسائل الهجرة، سيساهم كثيراً في زيادة التعاون في هذا الميدان. فمشاكل الهجرة دون الإقليمية تتجاوز كثيراً منطقة رابطة الدول المستقلة.

١٧ - ونظراً لنجاح العمل الذي يقوم به المفوض السامي للأقليات في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ينبغي النظر في فكرة إنشاء منصب لمفوض سام للهجرة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١٨ - وإن افتتاح بعثة المفوضية في أوكرانيا سيعزز التعاون في حل المشاكل المعقدة التي تواجه بلدها، كما سيساعد على إيجاد الظروف التي ستجعل أوكرانيا تنضم إلى اتفاقية عام ١٩٥١ المتصلة بمركز اللاجئين.

١٩ - السيد أغري (غانا): قال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على مشاكل المشردين في الداخل. ومن المشجع ملاحظة أنه على الرغم من أن ولاية المفوضية لا تشمل هؤلاء الأشخاص، فقد عالجت هذه المشكلة بصفة متزايدة. وسيكون من الأسهل، ومما يتسم بفعالية أكبر من حيث التكلفة، أن تعتمد المفوضية نهجا وقائيا من أجل الوصول إلى الأشخاص اليائسين داخل حدود بلدهم بدلا من الانتظار إلى أن يعبروا الحدود الدولية. غير أنه ينبغي أن يوضع في الاعتبار أنه لا المفوضية ولا أية هيئة أخرى ينبغي أن يُسمح لها باستخدام هذه الجهود كحجة لمنع الأشخاص من الوصول إلى مناطق الأمان خارج حدود بلدانهم إذا كانت هناك حالات تهدد حياتهم بالخطر.

٢٠ - ومضى يقول إن وفده قلق بسبب الاتجاه المتزايد لدى بعض الدول والشعوب إلى إغلاق أبوابها أمام اللاجئين الذين هم في أمس الحاجة إلى اللجوء. وإن اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ يحميان بصورة محددة حق اللاجئين في طلب اللجوء وعدم إعادتهم قسرا إلى بلدانهم الأصلية.

٢١ - وعلى الرغم من أن حكومته تتفهم مخاوف بعض البلدان التي استقبلت أعدادا باهظة من المهاجرين، فإنها تعتقد أن جميع طالبي اللجوء يحتاجون إلى أن يتوفر لهم نظام قانوني يسمح لهم بعرض طلباتهم للحصول على مركز لاجئين. وينبغي أن تكون البلدان المستقبلة قادرة على أن تدرس بموضوعية الأسباب التي يعطيها المهاجرون عندما يدعون وجود "خوف من الاضطهاد له أساس من الصحة". وهو متفق في الرأي مع المفوضية على أن الرد المفضل هو أن تعتمد الحكومات المتأثرة تشريعات وتدابير لتبسيط إجراءات تحديد المركز، وتقصير مدة هذه الإجراءات، والفصل في مرحلة مبكرة بين أصحاب الطلبات التي لها أساس مقبول وأصحاب الطلبات التي يتضح أن ليس لها مثل ذلك الأساس، بدلا من إغلاق الباب أمام الجميع.

٢٢ - وأضاف أن وفده قلق أيضا بسبب حجم وتعقيد مشاكل اللاجئين الأخيرة في جميع أنحاء العالم. فالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للسكان المتضررين، على نحو ما هو ملاحظ في يوغوسلافيا السابقة والقوقاز ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، قد أجهدت قدرة المفوضية على التصدي للمشاكل الناشئة عن ذلك. وإن وفده قلق أيضا بسبب مشكلة تمويل عمليات المفوضية. فالمستوى العام للتبرعات المقدمة للمفوضية عن عام ١٩٩٥ ما زال قاصرا إلى حد بعيد عن مستوى ميزانيتها الإجمالية. والاعتماد على التبرعات لا يؤدي دائما إلى تدفقات مالية ثابتة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري في كثير من الأحيان تجاهل حالات الطوارئ غير المروج لها؛ إن تمويل برامج المفوضية ينبغي ألا يكون رهينة للدعاية الصارخة، كما كان الحال في السنوات الأخيرة بالنسبة لحالة الطوارئ في رواندا. وعليه، فإن وفده يؤيد نداء المفوض السامي القائل إنه في الوقت الذي تنقلص فيه المساعدة الإنمائية وتزداد فيه الاحتياجات الإنسانية، هناك حاجة إلى إيجاد "نافذة ثالثة" لتمويل أنشطة الطوارئ. وإن الموارد المقدمة إلى مثل هذا الصندوق يمكن أن تستخدم لكل من الأغراض الإنسانية والإنمائية، فيكون ثمة ضمان لتدفق من الموارد يمكن التنبؤ به للوفاء بالاحتياجات الفورية لإعادة التأهيل والاحتياجات الإنمائية الأطول مدى.

٢٣ - وأخيرا، فإن وفده يؤكد الحاجة إلى إيجاد "حزم" مبتكرة من المساعدة الطارئة للتصدي للتحديات الجديدة عندما تنشأ، ويؤكد على أهمية معالجة الأسباب الأساسية للهجرات الجماعية والحفاظ على استمرارية الإغاثة الطارئة، والمساعدة الإنسانية، وإعادة التأهيل، والتنمية من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين.

٢٤ - السيد بانغ سن (الصين): أعرب عن صدمة وفده العميقة بسبب اغتيال رئيس وزراء إسرائيل اسحاق رابين. وقال إنه يدين ذلك العمل الإرهابي ويأمل بإخلاص في أن تواصل عملية السلام في الشرق الأوسط مسيرتها على الرغم مما حدث.

٢٥ - وفي معرض حديثه عن مشكلة اللاجئين قال إنه يلاحظ أن النظام الاقتصادي الدولي غير الرشيد، والتدفق العكسي للموارد المالية، وهجرة الأدمغة، وأعباء الديون الهائلة سببت ركودا اقتصاديا في كثير من البلدان النامية. ومع انتهاء الحرب الباردة، تسعى بعض البلدان المتقدمة النمو إلى فرض أيديولوجياتها، وقيمها، ونظمها السياسية، ونماذجها الإنمائية على البلدان النامية. وتحقيقا لهذا الغرض، توضع شروط سياسية على التجارة والمساعدة. وبحجة تعزيز تقرير المصير، تؤيد بعض القوى أنشطة الانفصال وتتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، مسببة اضطرابات سياسية، ونزاعات إثنية، وحروبا، وتدفقات كبيرة من اللاجئين. وهذه العوامل هي الأسباب الأساسية لمشكلة اللاجئين.

٢٦ - ومن أجل إيجاد حل دائم، من الضروري الالتزام الدقيق بميثاق الأمم المتحدة، ومعارضة الهيمنة، وإنشاء نظام اقتصادي دولي عادل ورشيد لتعزيز التنمية الاقتصادية لجميع البلدان، واحترام حق تقرير المصير، وتمكين جميع البلدان من اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها.

٢٧ - وأضاف أن المفوضية أنجزت الكثير أثناء السنة الماضية لحماية ومساعدة اللاجئين. فقد تم إيجاد حل لحالة اللاجئين في أمريكا الوسطى. واعترف بأن حكومته، فيما تبذله من جهود لتوطين ومساعدة ٢٨٠ ٠٠٠ لاجئ من الهند الصينية في الصين، تلقت دعما قيما من المفوضية، وتعرب عن تقديرها لذلك. وقال إن الصين ستواصل دعم عمل المفوضية وهي مستعدة للانضمام إلى جهود المجتمع الدولي للقضاء على الأسباب الأساسية لمشكلة اللاجئين.

٢٨ - السيدة كابا كامارا (كوت ديفوار): أبرزت الحالة الفاجعة للأطفال اللاجئين غير المصحوبين والنازحين، فهم الضحايا الرئيسيون للحروب الأهلية والقبلية التي تسبب هجرات السكان. وقال إن البلدان المضيفة في إفريقيا تواجه مشاكل اجتماعية واقتصادية متصاعدة، وتدهور الهياكل الأساسية والبيئة، وعبئا ماليا ثقيلا ناجما عن انخفاض المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي. وأضاف أن ضمان الأمن في مخيمات اللاجئين، لا سيما للقصر والأطفال والنساء، مشكلة حادة. ومن الأمور الأساسية أن تتوفر حماية أكبر وتوزيع

للأغذية أكثر فعالية. ولتحقيق هذا الغرض، ينبغي للمفوضية أن تنظر في اتخاذ تدابير لزيادة عدد النساء العاملات في المخيمات.

٢٩ - وقد استقرت حالة اللاجئين العامة في افريقيا الى حد ما، مما شجع العودة الطوعية إلى الوطن من جانب اللاجئين في إثيوبيا وأريتريا وجيبوتي وتشاد وتوغو ومالي. وينبغي بذل جهود إضافية لتعزيز السلم، وإعادة بناء الهياكل الأساسية، وتوفير موارد الرزق. وأضافت أن بلدها الذي استقبل ١٢٠ ٠٠٠ لاجئ إضافي بعد استئناف الأعمال العدائية في ليبيريا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ يشعر بالارتياح لاتجاه الحالة إلى الاستقرار في ذلك البلد.

٣٠ - وقالت إن كوت ديفوار تلاحظ باهتمام الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر إقليمي لرابطة الدول المستقلة. وينبغي تشجيع هذا النهج المتكامل لحل مشاكل اللاجئين في إطار إقليمي. ويمكن للمفوضية أن تستخلص استنتاجات من النتائج التي يتوصل إليها ذلك المؤتمر وأن تطبقها على حالات مماثلة في مناطق أخرى من العالم.

٣١ - السيدة غوستافا (موزامبيق): قالت إن أزمة اللاجئين الحالية تدعو إلى بذل جهود متضافرة واعتماد تدابير واستراتيجيات جديدة من أجل التوصل إلى حلول دائمة. فالأعداد المتزايدة من النازحين واللاجئين في البلدان النامية تفرض عبئا اقتصاديا ثقيلا. وإن محنة اللاجئين والنازحين في افريقيا تسبب قلقا بالغاً، إذ إن حوالي ٨ ملايين لاجئ و ٥ ملايين نازح في الداخل يعيشون في ظروف سيئة جدا. فهناك حاجة، بالإضافة إلى تعبئة المساعدة الإنسانية، إلى أن يكون هناك التزام عام للتخلص من الأسباب الأساسية لمشاكل اللاجئين في العالم. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتدهور البيئة والكوارث الطبيعية التي تعتبر أيضا من العوامل التي تسبب هجرات السكان.

٣٢ - وقالت إن موزامبيق تقدر العمل الممتاز الذي تضطلع به المفوضية وتدعو المجتمع الدولي إلى توفير جميع الوسائل التي تمكن المفوضية من تنفيذ برامجها. وإن الظروف المواتية الناجمة عن مناخ السلم في موزامبيق أدت إلى عودة أكثر من ١,٥ مليون لاجئ. وقد اتسمت بالسلاسة عملية الإعادة إلى الوطن، التي أجريت بالتنسيق المشترك بين المفوضية وموزامبيق وبلدان اللجوء.

٣٣ - وقالت إن موزامبيق تعطي أولوية عالية لإعادة توطين اللاجئين والنازحين والجنود المسرحين وإعادة إدماجهم. وإن الحكومة تعمل على نحو وثيق مع المجتمع الدولي لإعادة تأهيل الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بهدف تطبيع الظروف المعيشية وتعزيز السلم والاستقرار. غير أن وجود الألغام البرية ما زال يعرقل الاستئناف الواسع النطاق للأنشطة الزراعية والحركة الحرة للأشخاص في المناطق المتأثرة بالحرب. وبناء عليه، فإن وفدها يناشد المجتمع الدولي مرة أخرى توفير مزيد من الدعم لإنهاء عملية إزالة الألغام في موزامبيق.

٣٤ - السيدة كالا جزي ساليهوفتش (البوسنة والهرسك): قالت إن المدنيين، منذ بدء العدوان على بلدها، تحملوا أكثر التضحيات. فقد قتل أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ بوسني، وأرغمت قوات نظام بالي بوحشية بدعم من صربيا، ٦٠ في المائة من السكان الأصليين على مغادرة منازلهم. ولجأ أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ شخص من البوسنة والهرسك إلى أكثر من ١٠٠ بلد في كل أنحاء العالم. وما زال عدد كبير منهم في مراكز الاستقبال وهي عادة مراكز معزولة وتفتقر إلى الخدمات الكافية. وفي أراضي البوسنة والهرسك ٨٥٠ ٠٠٠ نازح داخلي. ويعيش ١٠ في المائة منهم في مراكز جماعية في ظروف صعبة للغاية.

٣٥ - وقالت إن سقوط ما يسمى بالمناطق الآمنة للأمم المتحدة في سيربرينكا وجيبا هو من آخر الوقائع المروعة التي وقعت في بلدها. وحتى الآن، وصل ٣٧ ٠٠٠ شخص مطرود إلى الأراضي الواقعة تحت سيطرة اتحاد البوسنة والهرسك. وإن حالتهم الجسدية والنفسية ضعيفة جدا في أعقاب الهجمات الضارية والمذابح. وعلى الرغم مما أبدته المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان من إصرار، رفض صرب بالي السماح لتلك المنظمات بالوصول إلى ٨ ٠٠٠ رجل أو إعطاء معلومات عنهم، ويخشى أن يكونوا قد لاقوا حتفهم. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات لتقديم المسؤولين عن الفظائع المرتكبة إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٣٦ - وفي الوقت ذاته، اشتدت موجة جديدة من التطهير الإثني في منطقة بانيالوكا وفي مناطق أخرى في شمال غربي البوسنة. وقد طرد بوحشية أكثر من ٢٠ ٠٠٠ بوسني وكرواتي. وقد تم فصل الرجال ونقلهم إلى جهات غير معروفة. ويخشى أن تتكرر أعمال الإبادة التي وقعت في سيربرينكا وجيبا. ويجب اتخاذ إجراء فوري للإفراج فورا عن جميع المحتجزين من أجل ضمان نجاح المفاوضات الراهنة. ولا يمكن التفاوض على السلم عندما يظل المدنيون الأبرياء ضحية أعمال الإبادة والتطهير الإثني.

٣٧ - وخلال الشهور العشرين الماضية، تم تحرير أكثر من ٢٠ في المائة من أراضي البوسنة والهرسك، ومن ثم توفرت الشروط المسبقة لعودة اللاجئين والنازحين. وقالت إن حكومتها وقعت في الآونة الأخيرة على اتفاق مع حكومة كرواتيا بشأن العودة المتبادلة لـ ٤٠٠ أسرة إلى المناطق التي يسيطر عليها الاتحاد.

٣٨ - وقد اتخذت البوسنة والهرسك خطوات لتكييف التشريع المحلي من أجل تسهيل عودة اللاجئين والنازحين في الداخل. وقد بدأ تعاون واسع النطاق مع البلدان المضيضة والمنظمات الدولية والإنسانية. وقد تم وضع خطط لبناء مساكن جديدة والهياكل الأساسية اللازمة. وتدعو حكومتها إلى تقديم المساعدة في تهيئة الظروف للعودة الآمنة والمنظمة للاجئين والنازحين وإعادة إدماجهم.

٣٩ - وإن عودتهم أمر أساسي لأي اتفاق سلام في المستقبل، ومن شأن ذلك أن يبرهن على وجود احترام لحقوق الإنسان ولحكم القانون وللقيم الديمقراطية. إن هؤلاء الذين ارتكبوا جرائم حرب يجب ألا يظلوا في

السلطة بل يجب أن يحملوا مسؤولية جرائمهم أمام المحكمة الدولية. وإلا فلن تتوفر بيئة آمنة للديمقراطية والحرية. ومفتاح ذلك كله هو عودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم في المستقبل القريب جداً.

٤٠ - السيد كوانغ - جاي لي (جمهورية كوريا): قال إن السنة الماضية شهدت تدهوراً حاداً في حالة اللاجئين الدولية بسبب تفشي النزاعات الإثنية والدينية في جميع أنحاء العالم. وإذا تبلى أعداد اللاجئين في العالم في الوقت الراهن ٢٧ مليون نسمة، فإن الخطر الذي يتهدد السلم والاستقرار في المناطق المعنية فحسب بل في العالم أجمع آخذ في الازدياد.

٤١ - والهدف الرئيسي من الاستراتيجيات الوطنية للوقاية والتأهب التي تدعو إليها المفوضية يتمثل في الحيلولة دون وقوع حالات تنشأ عنها أعداد كبيرة من اللاجئين وذلك عن طريق تأمين رد فعل سريع في حالات الطوارئ ووجود دبلوماسية وقائية أقوى، وبذل جهود للوساطة. وتدعو هذه الاستراتيجية أيضاً إلى تدخلات فعالة من جانب المفوضية وإلى إيجاد شراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٤٢ - ومن الأمور الضرورية ضمان رفاهية المدنيين ومكافحة التعصب ضد الأقليات عن طريق المحافظة على معايير حقوق الإنسان، وفي هذا السياق، للنساء والأطفال احتياجاتهم الخاصة المتعلقة بالحماية. ويود وفده التأكيد على أهمية ذلك الجزء من مشروع برنامج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥) المتعلق بحل المنازعات وأثر المنازعات على المرأة.

٤٣ - وهناك استراتيجية رئيسية أخرى تتمثل في الردع القانوني؛ ويؤيد وفده تأييداً شديداً إنشاء محكمة جنائية دولية لمنتهكي حقوق الإنسان.

٤٤ - وأضاف أن وفده يود أيضاً التأكيد على أهمية وجود "استمرارية من الإغاثة إلى التنمية"، من شأنها، وفقاً لتقرير المفوض السامي (A/50/12، الفقرة ٧٧)، أن تمكن المساعدة الإنسانية من تيسير إعادة دمج المشردين بنجاح في عملية انتعاش اجتماعي واقتصادي. غير أن هذه الاستراتيجية لا يمكن أن تنجح بدون دعم قوي من الحكومات وتنسيق أوثق مع وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

٤٥ - وينبغي عدم تناسي الدور الرئيسي الذي لعبته المنظمات الأخيرة في خدمات إغاثة اللاجئين. فمساهماتها تعزز دور الأمم المتحدة والحكومات الفردية التي يحتمل ألا تكون جهودها كافية بمفردها. ففي جمهورية كوريا مثلاً، جمعت هذه المنظمات ١,٣ مليون دولار نقداً بالإضافة إلى هبات عينية للاجئين في رواندا.

٤٦ - وكما هو الحال بالنسبة لموزامبيق وأفغانستان وميانمار، تتطلب الحلول المقدمة لحالات الطوارئ المعقدة استكمال الأنشطة الإنسانية بالإرادة السياسية اللازمة لحل المنازعات وجهود إنمائية لضمان وجود

مورد رزق مستدام. ويتمثل عنصر رئيسي في هذا النهج في المحافظة على وجود تعاون وثيق مع مبادرات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم.

٤٧ - وأخيرا قال إن حكومته تعتقد أنه ينبغي تعزيز الدور الرئيسي للمفوضية، وأنها تؤيد المقترح الداعي إلى إنشاء منصب جديد هو منصب مفوض سام مساعد لشؤون السياسة والتخطيط والعمليات، وترى أيضا أن هيكل اللجنة التنفيذية ينبغي أن يعالج في إطار الإصلاح الشامل للأمم المتحدة.

٤٨ - وقال إن حكومته ستظل ملتزمة بالبرامج والأولويات التي تدعو إليها المفوضية وأنها قررت زيادة تبرعاتها لها.

٤٩ - السيد تيليس ريبيرو (البرازيل): قال إن واقع الساحة الدولية المعاصرة يبين أن الأغلبية العظمى من اللاجئين هم أفراد هاربون من حالات عنف علني داخل الدول وفيما بينها. وإن أبعاد المشكلة المتمثلة في وجود حوالي ٢٧ مليون لاجئ وضعت على المحك ليس فقط القدرة المؤسسية والمالية لآليات العمل الدولي بل أيضا الأساس الإنساني الذي يقوم عليه التعاون الدولي في هذا المجال.

٥٠ - وكما ذكر الأمين العام في تقريره (A/50/414)، اتخذت أنشطة المفوضية بصفة متزايدة طابعا وقائيا مؤكدة على التدابير المتخذة في البلدان الأصلية، على عكس النهج الذي يرمي إلى معالجة المشكلة عن طريق الحماية والمساعدة بعد وقوع الحدث. وقال إن الوقاية والقدرة على حل المشاكل ينبغي أن تظلا الدعامة الأساسية لهذه الأنشطة، بينما ينبغي على المجتمع الدولي أن يعطي المفوضية القدرة على التدخل في حالات الأزمات المتعلقة باللاجئين وأن يوفر لها ظروفًا أفضل للمساعدة على إدماج اللاجئين في البلدان المستقبلية لهم، وفي الوقت نفسه ينبغي أن يدعم برامج المفوضية المتعلقة بالعودة الطوعية للوطن.

٥١ - وأضاف أن الطبيعة المعقدة لمشكلة اللاجئين تتطلب أكثر من تدابير قطاعية ومؤقتة لمعالجة قضية يعود منشؤها إلى تركة الاحتلال الاستعماري، والمنازعات القومية، وبقايا المجابهة بين الشرق والغرب، والطابع غير المتوازن للنظام الاقتصادي الدولي.

٥٢ - وأضاف أن حكومته تؤيد أن يقوم المجتمع الدولي باتخاذ إجراء قوي لمعالجة الأسباب الأساسية لمشكلة اللاجئين. فهناك حاجة إلى معالجة العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تؤثر في استجابة الدول لتدفقات اللاجئين وحالات النزوح الداخلي وكذلك إلى إيجاد حلول هيكلية ملائمة لمشاكل التنمية والفقر. ومن المهم أيضا تعزيز النظام القانوني القائم، وهو ما يمكن أن يتضمن العمل على إصدار إعلان مبادئ توجيهية غير ملزمة.

٥٣ - ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل عمله على أساس التضامن، وهناك حاجة إلى التمسك بالالتزام الدولي بمؤسسة اللجوء ومبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين. والبرازيل من ناحيتها تقوم باستقبال عدد متزايد من اللاجئين من مناطق مختلفة من العالم. وإن أهمية التعاون بين الحكومة البرازيلية والمنظمات غير الحكومية بحاجة إلى إبراز، ولا سيما العمل القيم الذي يقوم به الاتحاد الدولي للأعمال الخيرية الكاثوليكية (كاريتاس) في البرازيل. فإلى جانب تقديم المساعدة الطبية واستحقاقات الضمان الاجتماعي، تقدم الحكومة البرازيلية تأشيرات الدخول، وبطاقات الهوية وتصاريح العمل بينما تتعاون المفوضية وكاريتاس على تقديم مساعدة مالية طارئة وتحديد فرص العمل.

٥٤ - السيد بيدرسن (المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إن حوالي مائة من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في جميع أنحاء العالم تشارك في الوقت الراهن في العمل الإنساني وفي الدعوة من أجل اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين والعائدين. ويوفر الاتحاد الدولي واحداً من الهياكل الشاملة القليلة التي تربط المستفيدين بالمانحين بصفة مباشرة. ويتعاون الاتحاد منذ مدة طويلة مع المفوضية ويعتزم أن يستمر في ذلك من أجل استغلال الموارد الجماعية بأقصى فعالية ممكنة. غير أن الاتحاد الدولي سيحتاج في هذا السياق إلى المحافظة على استقلالية عمله استناداً إلى مبادئه الأساسية التي تتضمن الحياد والنزاهة.

٥٥ - وأضاف أن العمليات في منطقة البحيرات الكبرى ومحطة اللاجئين في رواندا وحولها أثارت قلقاً كبيراً لدى الاتحاد الدولي. فيجب أن يضمن القرار الأخير بالشروع في برنامج عودة اللاجئين بسلام من زائر إلى رواندا سلامة الناس والتنفيذ بسرعة تمكن السلطات الرواندية من استقبالهم. غير أن الحالة الاستثنائية الراهنة ينبغي ألا تصبح معياراً لبرامج العودة إلى الوطن في المستقبل.

٥٦ - ويجب ألا يسبب تحرك السكان وعودتهم في وقت غير مناسب تخريب عملية السلام في يوغوسلافيا السابقة. ويؤيد الاتحاد الدولي الاستراتيجية الحذرة التي تتبعها المفوضية فيما يتعلق بالعودة إلى الوطن، لا سيما مفهوم العودة أولاً من البلدان المجاورة إلى المناطق التي يمكن أن تستقبلهم بأمان.

٥٧ - ويرحب الاتحاد الدولي بجهود المفوض السامي لتعزيز قدرة المفوضية على الاستجابة إلى احتياجات اللاجئين والأطفال. وهو مجال يثير قلقاً خاصاً لدى الاتحاد. وإن النهج الذي تتبعه المفوضية لتوفير الحماية نهج واسع النطاق ويجمع بين الحماية والمساعدة، بل يتجاوز ذلك ليشمل بعض الأسباب الأساسية. وقضايا الحماية بحاجة أيضاً إلى أن تربط بالحلول الدائمة.

٥٨ - وهناك مسألة هامة أخرى هي الألغام البرية المضادة للأشخاص، التي ما زالت تشكل تهديداً حقيقياً للعودة الآمنة وإعادة التأهيل. فالمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، المعقود في الآونة الأخيرة في فيينا أخفق في الاتفاق على الطريقة التي يمكن بها تعزيز البروتوكول الثاني المتعلق بالألغام البرية. ويأمل الاتحاد الدولي أن يجري تناول المسألة مرة أخرى في عام ١٩٩٦.

٥٩ - ومما يثير قلقاً متزايداً لدى الاتحاد الدولي المدة التي يستغرقها كثير من برامج مساعدة اللاجئين، بما فيها برامج اللاجئين في ملاوي وأفغانستان، وباكستان وفي البلدان المجاورة لرواندا. إذ تخصص موارد كبيرة لخدمة هذه البرامج؛ فهناك حاجة إلى شكل أكثر استنارة من التمويل للأغراض الإنسانية لصالح أنشطة الإغاثة والرفاهية يكون له إطار زمني ملائم.

٦٠ - السيد بورييل (المراقب عن لجنة الصليب الأحمر الدولية): قال إن الاهتمام الأول للجنة، عندما يكون نزاع ما على وشك الانتهاء أو عندما يكون قد شرع في مفاوضات سياسية، ينصب على الحصول على أسماء جميع المحتجزين والوصول إليهم، ثم البحث بنشاط عن جميع الأشخاص المفقودين.

٦١ - واللجنة تضع في اعتبارها، أثناء اضطلاعها بأنشطتها، احتياجات إعادة التأهيل على المدى الأطول، ولكنها تواجه مشكلة إضافية هي عودة اللاجئين إلى الوطن. فوقف إطلاق النار لا يخلق الظروف الضرورية للعودة الآمنة؛ ويمكن للقرارات المتخذة بتسريع أن تعيد التوتر. فيتعين إقامة آليات لإعادة الممتلكات، وتقديم تعويضات عادلة للعائدين، بينما يجب أن تكون العودة على أساس طوعي وعلى مراحل.

٦٢ - وقال إن الألغام البرية المضادة للأشخاص مسألة حيوية في هذا السياق ومن المؤسف أن مؤتمر فيينا الاستعراضي لم يحقق نتائج ملموسة.

٦٣ - وأضاف أن الحماية بالنسبة للجنة الصليب الأحمر الدولية تعني مراعاة قواعد القانون الإنساني الدولي كما ترد في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية لعام ١٩٧٧، بما فيها من اهتمام خاص بالمدنيين. فالحماية والمساعدة أمران متلازمان إذا أريد ضمان سلامة ضحايا المنازعات المسلحة. ويجب أن تكون العمليات الإنسانية محايدة ونزيهة ومستقلة وأن ينظر إليها على هذا الأساس؛ غير أن أحداث عام ١٩٩٥ في يوغوسلافيا السابقة ورواندا أوضحت أن الحماية بحاجة إلى أن تكون محددة تحديداً أوضح.

٦٤ - وإن وجود تقسيم أفضل للعمل من شأنه أن يضمن ألا تقل الحماية نتيجة لازدواجية الأنشطة. فولايات مختلف الهيئات الإنسانية، التي تستند إلى أنظمة قانونية مختلفة، تتطلب توضيح المفهوم وتنسيق الأعمال. فالحماية لا تعتمد على الوكالات الإنسانية وحدها، بل إنها تستند إلى الإرادة السياسية للدول للامتثال للقانون الدولي ومن ثم تحول دون نزوح السكان. وسيستأنف قريباً النظر في هذه المسألة في المؤتمر السادس والعشرين للصليب الأحمر الدولي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي سيحضره في جملة الحاضرين ممثلون عن الـ ١٨٦ دولة الأطراف في اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠